يطيل الكلام والحبس قال له لا تطل ولا تهمل عنا نفهم وحمله انه اذا دار المراجل اذا اصاب شيء
واحد وطول الكلام او تكلم بما لا نفهم قال له لا تفعل ذلك فان هذا انما نعطيه صاحبه ونلبسه
طرو الاصابة ونده شه وكذلك ان دار يعقب صاحبه اذا احطا مع ذلك لما بيناه وقد قيل
انما المرتى وان كان المرتى حديثا لكن الحابس عند العرف يحمل الشهادة فاذا دار يطيل الكلام عوما
ذكرناه عن الراهم منع من ذلك وقيل هو المشهور بالنصال ونسبه الشافعي رضي الله عنه انما الموطوء
مسئلة قال ولمستدي ان يقف في اي مقام شاء من الاحران يقف من العرض الاخر واي مقام شاء حمله
انما قد ذكرنا ان النصال اربعة عشر ضربا وان احدها لا يبدا الا بالشرط او يكون هو المبتدئ
او بالقرعة فاذا ابتدا احدهما دار له ان يقف من العرض حيث شاء من يمينه او يساره فاذا جاء الى العرض
الاخر دار للاخر ان شاء وقف الصاحب شيئا كما كان للاول ان يقف حيث شاء وان دار ان لا يقف فاذا
بدا احدهم بقارع الاحران وايهم رمى وكان له ان يقف حيث شاء من العرض هذا رأي ابي حنيفة المزني وقال
في الام اذا اطلقا النصال واحلفا في الوقوف حمل على العرف قال الشيخ ابو حامد اطلقه على قولين
قال في الام فان شرطا ان يكون البداءة من العرض لاحدهما ابتدا الاخر وانما دار كذلك لان النصال
مبني على التساوي وذلك يمنع التساوي قال فان شرطا ان يبدا احدهما من الوجهين ثم الاخر الوجهين
جاز فصل قال في الام ولو اختلفا فقال احدهما سبق
احب الذي طلب الاستدارة لان اطلاق الملتاضلة يقتضي
الشمس فان استفال بعض
مسار
وحمله ان
علم
جاز ان يتواه
الله عنه

فتحار احدهما واحدا لم يحار الاخر واحدا ولا يجوز ان يجعل الى احدهما ان يحار جميع اهل حزبه او لا
لانه يحار الجماعة بكلامهم بما يحار كل واحد رجلا واحدا فاذا اشار على المبتدي بالاحضار فرعا
لتساوي حقهما في ذلك فان اراد ان يعلموا الرئيس واحدا للحرس ثم يحمله على ان يحرسه فيحتمل انهم
فان رجح السبق احد الرعيين فسبقه الحزب الاخر لم يكن له مطالبة حزبه بما حصلهم من السبق الذي رجحه
لانه رجحه وتلم فان شرطه عليهم كان له مطالبتهم وبقسمه عليهم بالسوية لانه صار ذلك على
غيره مسئلة قال ولا يجوز ان يكون احد الرجلين احمارا ان يسبق ولا على ان يسبق ولا على ان
يتبرعا فايهما جرى في غير سبق صاحبه لانه من هذا مخاطرة وجملته انه اذا دار النصال بين جماعة
واراد وا ان يتجروا حزبين فمذهبنا انهما يجريان بالاحتياط فان قال احد الرعيين انا احار او لا على ان اجري
السبق وقال على ان يكون السبق على حزبي لم يجز لما بينا من ان كل واحد من حماري احدهما الجراف ولا
السبق لاحدهما يعلق وجوده بشرط وذلك لو قال الراعي الاخر اجر انا على ان على كل السبق ولم يجز
وكذلك لو قالوا نقرع فمن خرجت عليه القرعة كان السبق عليه لم يجز فان قال الام ولا يجوز ان يكون احدهما
معا فانيا صاحبه كان السبق على الاخر لانه عوض في عقد فلا يجوز بالقرعة ولا بالاصابة فصل
قال في الام ولا يجوز ان يسبق الرجل الرجال على ان يرمي وحمار بلدة ولا يسهم للسبق والسبق بلدة
ولا يجوز السبق حتى يعـ
احد من اهل صاحبه من يرمي معه او يكون حاضرا مراه او عالما بقوته
فان لم يكن معروفة الرعم منهم مسئلة قال واذا حضر
امراه راميا او مرعا
عبد لا يعرفونه فاحضر في
اذا اخذ الرعيين حمار
فاقلا الاصطل
الاصابة فقال
صابة لم يسبق

Copyright © King Saud University